

Distr.: General
5 June 2017
Arabic
Original: English



رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتشرف بأن تقدم التقرير الوطني لإندونيسيا، عملاً بالفقرة ٣٦ من
القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) والفقرة ٤٠ من القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، بشأن التدابير المحددة التي اتخذتها
إندونيسيا من أجل التنفيذ لفعّال الأحكام مختلف القرارات المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
(انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تقرير إندونيسيا عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)

١ - أحاطت حكومة إندونيسيا علما باتخاذ مجلس الأمن القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي ملتزمة بتيسير تنفيذ القرارين والقرارات الأخرى ذات الصلة.

٢ - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، عمدت وزارة الخارجية خطابي إخطار مؤرخين ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (بشأن القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)) و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (بشأن القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)) على الوزارات والوكالات ذات الصلة.

٣ - وعقدت حكومة إندونيسيا أيضا سلسلة من المشاورات المشتركة بين الوزارات والوكالات من أجل تعميم وتقييم الالتزامات المنبثقة عن القرارين. كما جرى خلال الاجتماعات استعراض عدد من اللوائح السارية ذات الصلة وتسهيل الضوء على التدابير التشريعية والإدارية الممكنة التي يتعين اتخاذها للوفاء بالأحكام ذات الصلة من القرارين.

٤ - وقبل اتخاذ القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، كانت إندونيسيا قد سنت عددا من اللوائح التي يمكن استخدامها في تنفيذ القرارين، وهي:

(أ) لائحة مصرف إندونيسيا رقم 14/27/PBI/2012 بشأن تنفيذ برنامج لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب، بما في ذلك من البلدان الشديدة الخطورة؛

(ب) لائحة وحدة الاستخبارات المالية الإندونيسية رقم PER-04/1.02/PPATK/03/2014 بشأن تحديد المعاملات المالية المشبوهة التي يقوم بها مقدمو الخدمات المالية؛

(ج) لائحة وحدة الاستخبارات المالية الإندونيسية رقم PER-02/1.02/PPATK/02/2015 بشأن تصنيف مستعملي الخدمات المالية الذين يحتل ضلوعهم في غسل الأموال، بما في ذلك من البلدان الشديدة الخطورة.

٥ - علاوة على ذلك، فإن سن لائحة مشتركة بشأن تنفيذ جزاءات مالية محددة الهدف تتصل بتمويل انتشار أسلحة الدمار اشمال قد أتاح المزيد من الخيارات السياسية والإجرائية للوكالات ذات الصلة من أجل تنفيذ القرارين. وتقوم حكومة إندونيسيا حاليا بإعداد مشروع قانون بشأن الأمن النووي يشمل التدابير المتخذة من الحكومة بشأن مسائل الأمن النووي وعدم الانتشار.

٦ - وإضافة إلى الإطار القانوني والتدابير القانونية المذكورة أعلاه، أعربت حكومة إندونيسيا صراحة عن بالغ قلقها إزاء سلسلة التجارب النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وواصلت الحكومة أيضا دعوة جميع الأطراف إلى احترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتقييد بها، وممارسة ضبط النفس، ووضع الدبلوماسية والحوار في صدارة الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.